

28 APR 1999

مكتبة البنين
قسم الدوريات

المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد

تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر
مجلة علمية سنوية محكمة

١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م

العدد التاسع

رئيس التحرير

أ. د. يوسف محمد عبيدان

أعضاء

أ. د. ميرغني عبد العال حمور أ. د. سمير أحمد أبو غابة
أ. د. حسين علي الطلافحة أ. د. خالد إبراهيم السليطي

سكرتير التحرير

د. علاء الدين حسن عواد

العنوان: جامعة قطر - كلية الإدارة والاقتصاد - الدوحة

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير - ص. ب: ٢٧١٣ الدوحة - قطر

هاتف: ٨٩٢٨٢٣ (٩٧٤)

فاكس: ٨٣٢٩٢٣ (٩٧٤)

**قياس درجة ومدى الإفصاح المحاسبي
في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية
(دراسة عملية)**

دكتور / طلال إبراهيم عرابي سجينبي

قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والإدارة

جامعة الملك عبد العزيز

مقدمة

هناك إجماع عام في المحاسبة بضرورة وجود إفصاح كافي للمعلومات . ويتطلب الإفصاح المحاسب الكافي بأن يتم تصميم وإعداد القوائم والتقارير المالية بحيث تصور بدقة الأحداث الاقتصادية التي أثرت بالمنشأة خلال فترة النشاط ، وأن تحتوي هذه القوائم والتقارير المالية على بيانات ومعلومات كافية تجعلها مفيدة ونافعة ولا تكون مضللة للمستثمر العادي أو لمستخدمي القوائم والتقارير المالية بصورة عامة . وهذا يعني ضرورة أن تتضمن القوائم والتقارير المالية والمحاسبية كل المعلومات الهامة التي تظهر المنشأة في الصورة تعبر عن أوضاعها الحقيقية في ظل الظروف البيئية المختلفة المحيطة بها [١] .

ويعتبر مبدأ الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية الهامة التي تلعب دوراً هاماً في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر القوائم والتقارير المحاسبية والمالية والتي تستخدم لأغراض اتخاذ قرارات الاستثمار والإلتئمان في المنشأة ، وأيضاً القرارات المرتبطة بتشغيل واستغلال الموارد المتاحة للمنشأة . وبالتالي فإن الإفصاح المحاسبي يساهم في تحقيق فاعلية استغلال وكفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة على مستوى المنشأة (المستوى الجزئي) وبالتالي على المستوى القومي للاقتصاد الوطني . وقد أشارت الكثير من الدراسات إلى ذلك حيث ذكرت أن البيانات والمعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم والتقارير المحاسبية تساعد في جهود كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة على مستوى الوحدات الاقتصادية وبالتالي المستوى القومي [٢] .

ومن المعروف أن الهدف الرئيسي من الإفصاح المحاسبي هو إشباع حاجات مستخدمي القوائم والتقارير المحاسبية من البيانات والمعلومات المحاسبية ، وبالتالي فإن تصرفات هؤلاء المستخدمين ستتأثر بكمية ونوعية هذه البيانات والمعلومات التي تم الإفصاح عنها . فبالنسبة للأطراف الخارجية (أي مستخدمي المعلومات المحاسبية من خارج المنشأة) فستتأثر درجة رشادة قراراتهم الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار ومنح الإلتئمان للمنشآت ، وبالنسبة لإدارة المنشآت فإن تصرفاتها الاقتصادية ستؤثر على أداء المنشآت المالي والاقتصادي بصورة عامة .

وبرغم الدور الهام الذي يلعبه مفهوم الإفصاح المحاسبي لضمان تدفق المعلومات المحاسبية المفيدة للأطراف المختلفة ، إلا أنه لا يزال عرضة لكثير من الجدل بسبب تطور اتجاهات وتوسع هذا المفهوم ، وستعرض لبعض هذا الجدل بإيجاز شديد في النقطة التالية :

١ - عرض لبعض الآراء حول الاتجاهات الحديثة في الإفصاح المحاسبي :

بالرغم من أهمية الإفصاح المحاسبي حيث أنه يحقق الوظيفة الثانية للمحاسبة وهي وظيفة الاتصال التي تمثل توصيل المعلومات المحاسبية للأطراف المختلفة المستخدمة لخدمات المحاسبة ، إلا أن مفهوم الإفصاح المحاسبي قد شهد بعض الجدل خلال الثمانينات والتسعينات فيما يتعلق بتطور اتجاهاته وتوسعاته بحيث يشمل على الكثير من المعلومات المحاسبية المفيدة .

فمن النقاط التي ظلت موضع جدل خلال الثمانينات موضوع الإفصاح عن آثار التضخم وتغيرات مستويات الأسعار على القوائم المالية وما يترتب على ذلك من تأثير دقة وفائدة ومنفعة المعلومات المحاسبية التي تقدمها القوائم المالية . فمعظم اقتصادات دول العالم يسودها مستويات مختلفة من التضخم ، وينتج عن ذلك تغيرات في مستوى الأسعار وفي القوة الشرائية للنقود ، وبالتالي تصبح القوائم المالية التي يتم إعدادها على أساس التكلفة التاريخية غير معبرة عن الواقع الحقيقي نتيجة نشاط الشركة ووضعها المالي . وقد ثار الجدل حول أفضل الأساليب الممكن اتباعها بحيث يتم الإفصاح عن آثار التضخم وتغيرات مستويات الأسعار على معلومات القوائم المالية . فالبعض يرى أن يتم الإفصاح عن ذلك بقوائم ملحقه للقوائم المالية التي تعد على أساس التكلفة التاريخية ، بينما يرى البعض الآخر أن يتم الإفصاح عن ذلك في القوائم الأصلية . كما يرى البعض أن يتم تعديل بيانات القوائم التاريخية باستخدام الرقم القياسي العام للتغيرات في مستوى الأسعار ، أو الأرقام القياسية الخاصة للتغيرات في مستويات الأسعار . بينما يرى البعض الآخر أفضلية القياس الجاري على أساس التكاليف الجارية أو تكاليف الإحلال .

فمؤيدي استخدام أسلوب تعديل بيانات القوائم المالية التاريخية باستخدام الأرقام القياسية العامة أو الخاصة للتغيرات في مستويات الأسعار يرون أن مزايا هذا الأسلوب هي : سهولة التطبيق وبالتالي انخفاض تكلفة إعداد البيانات المعدلة مع توافر الموضوعية مقارنة بالطرق الأخرى [3, pp. 195-196] ، هذا الأسلوب يعرض بيانات القوائم المالية معبراً عنها بعملة ذات قوة شرائية ثابتة ومتجانسة [4] . بينما معارضي استخدام هذا الأسلوب يرون ضعف ملائمة المعلومات المحاسبية التي يتم إعدادها على أساس تعديل القوائم المالية التاريخية باستخدام الأرقام القياسية العامة أو الخاصة في بعض الدراسات [5] ، وعدم قبولها في دراسات أخرى [6] . كما يرون اختلاف تأثير التضخم بين الشركات ، فالشركات الكثيفة برأس المال قد

تتأثر بصورة أكبر من الشركات التي تعتمد كثيراً على الأصول المتداولة والقصيرة الأجل في نشاطها ، وهذا يعني أن الشركات التي تستخدم الرفع المالي القصير الأجل تستفيد من التضخم ، [3, p. 197] .

ومن جهة أخرى فإن مؤيدي وجهة نظر استخدام أساس التكلفة الجارية أو تكلفة الإحلال فهم يرون أن هذا الأساس يتميز في أن التكلفة الجارية تعبر عن المقدار الذي تدفعه الشركة حالياً للحصول على الأصل أو خدماته ، وبالتالي فهي تعتبر أفضل مقياس لقياس قيمة المدخلات التي يتم مقابلتها مع الإيرادات الجارية ، كما تسمح التكلفة الجارية بالتعرف على مكاسب وخسائر الحيازة وبالتالي فهي تعبر عن نتائج قرارات إدارة وتخصيص الأصول وأثر البيئة على الشركة ، كما أن أسلوب التكلفة الجارية يمكن من تحديد أرباح العملية الجارية والتي قد تستخدم في التنبؤ بالتدفقات النقدية ، [٧ ، ص ص ٤٠٠-٤١٠] .

بينما معارضي وجهة نظر استخدام أساس التكلفة الجارية أو تكلفة الإحلال يرون أن هذا الأساس أو المفهوم يفتقر إلى درجة كبيرة من الموضوعية بالنسبة لقياس الأصول والمصروفات [٨ ، ص ص ٤٨-٥٠] ، فقد لا تكون للأصول التي لدى الشركات الآن أسواقاً سواءً للأصول الجديدة أو المستعملة ، وبالتالي يخضع تقييمها للتقدير الشخصي .

ويجدر بالإشارة إلى أنه قد صدر بشأن معالجة أثر تغيرات مستويات الأسعار في القوائم المالية عدد من المعايير المحاسبية عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي منها المعيار رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٩م ، والذي عدل بعد ذلك بعدد من المعايير الأخرى ، ثم أصدر المعيار رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٦م ، والذي ألغى معظم ما جاء في المعايير السابقة، وذلك بعد أن انخفضت معدلات التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية ، وعموماً لا يزال الجدول قائماً حول الإفصاح عن آثار التضخم وتغيرات مستويات الأسعار ، إن خفت حدته بعض الشيء في الوقت الحاضر .

ومن المواضيع الأخرى التي كانت موضع جدل ولها ارتباط بالتغيرات في مستويات الأسعار خلال الثمانينات مسألة الإفصاح عن أثر تغيرات سعر صرف العملات الأجنبية للمعاملات الأجنبية على القوائم المالية للشركات . وترجع أهمية موضوع تغيرات سعر صرف العملات الأجنبية إلى ازدهار أنشطة وعمليات الشركات المتعددة الجنسية وتغيرات مستويات الأسعار في الدول المختلفة منذ منتصف السبعينيات ، وإلى تذبذب أسعار صرف الدولار الأمريكي وعملات بعض الدول الكبرى الأخرى .

وقد تعددت الآراء حول كيفية معالجة ما قد تؤدي إليه عملية ترجمة وتحويل سعر صرف العملات الأجنبية من أرباح وخسائر ، وبالتالي تأثير ذلك على الإفصاح في القوائم المالية المختلفة . وقد أصدرت مجموعة من المعايير المحاسبية لمعالجة ترجمة تغيرات سعر صرف العملات الأجنبية في القوائم المالية في عدد من الدول المتقدمة ، ومن بين هذه المعايير المعيار رقم (٨) لسنة ١٩٧٥م الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ، ثم عدل بالمعيار رقم ٥٢ لسنة ١٩٨١م ، وقد حدد المعيار الأخير الطريقة الملائمة لترجمة سعر صرف العملات الأجنبية من خلال تحديد ما يعرف بالعملة الوظيفية للنشاط الأصلي . فإذا كان النشاط الأصلي لفرع الشركة المتعددة الجنسية يتم تمويله بالعملة الأجنبية فإن أرباح وخسائر ترجمة سعر صرف العملة الأجنبية يرحل إلى قائمة الدخل في الشركة الأم . أما إذا كان النشاط الأصلي لفرع الشركة يتم تمويله بالعملة الرئيسية للشركة الأم فإن أرباح وخسائر ترجمة سعر صرف عمليات الفرع الأجنبي يتم تحميله على حساب حقوق الملكية في الشركة الأم عند إعداد القوائم المالية [٩] ، ص ٥٧-٥٩ .

ولعل من أهم ما أثير من جدل ونقد حول هذا الموضوع ما ذكرته إحدى الدراسات بأن تطبيق المعيار رقم (٥٢) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ، والمعيار رقم (٢٠) الصادر عن لجنة معايير المحاسبة البريطانية ، والمعيار رقم (١٦٥٠) الصادر عن لجنة البحث المحاسبي لجمعية المحاسبين الكنديين المتعلق بترجمة أسعار صرف العملات الأجنبية الخاصة بعمليات الشركات المتعددة الجنسية له تأثير سلبي على عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية التي تمارس فيها هذه الشركات أنشطتها [10, p.195] . فذكرت هذه الدراسة بأن تطبيق هذه المعايير يشجع الشركات المتعددة الجنسية على استخدام الاقتراض المحلي المتاح في الدول النامية لتمويل أنشطتها لأن معالجة أرباح وخسائر ترجمة سعر صرف العملات الأجنبية لن تؤثر على النتيجة النهائية لنشاط الشركة الأم . وبالتالي لن تتأثر أسعار أسهمها في سوق الأوراق المالية ، وبالتالي فإن تطبيق هذه المعايير من شأنه تقليل تدفق رأس المال الأجنبي إلى الدول النامية ، مما يعني حرمان هذه الدول من مصادر نقد أجنبي مطلوب لتمويل أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومن القضايا التي آثرت جدلاً في الفكر المحاسبي خلال الثمانينات ومرتبطة بالإفصاح المحاسبي هو أهمية الإفصاح عن المعلومات التنبؤية أي التي تساعد في التنبؤ المالي والتشغيلي والإداري للشركة . ويكون هذا الإفصاح من خلال إرفاق تقرير مناقشة وتحليل الإدارة بالقوائم

المادية التي تقدمها الشركة لسوق الأوراق المالية . وترجع أهمية هذا الإفصاح رلى أن للمعلومات التي تقدمها القوائم المالية قدرة تنبؤية تساعد مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بمستقبل الشركة وبالتالي اتخاذ قرارات الاستثمار الرشيدة . كذلك فإن الإفصاح عن المعلومات المستقبلية والمتوقعة فيما يتعلق بالإيرادات والدخل والخسائر وريح السهم ، وكذا عن الإنفاق الرأسمالي المخطط والأنشطة المتعلقة بالأبحاث والتطوير كل ذلك من شأنه أن يقدم معلومات هامة ومفيدة لمستخدمي هذه المعلومات عن الأطراف الخارجية بما يمكنهم من اتخاذ القرارات الاستثمارية الجيدة.

وقد تعددت الآراء بين مؤيد ومعارض بشأن الإفصاح عن معلومات التنبؤ والتقدير المالي والتشغيلي والإداري . فترى وجهة النظر المعارضة لهذا الإفصاح بأن نشر تنبؤات الإدارة منه نوع من إفشاء الأسرار لمنافسي الشركة ، كما أن نشر هذه التنبؤات يكون عادة بطريقة مختصرة ، وبالتالي تكون فائدة هذا الإفصاح بسيطة بالنسبة للمستثمرين ، قد يكون لهذا النوع من الإفصاح تأثير على أنشطة الاستثمارات القصيرة الأجل ، بينما أصحاب الاستثمارات طويلة الأجل ، وبالتالي المحللين الماليين يهتمون أكثر بالتفصيلات والملاحظات المصاحبة للأرقام المحاسبية التي تساعدهم في تقييم المخاطر المختلفة ولذلك فهم يرجعون إلى مصادر مختلفة تمكنهم من إعداد تنبؤاتهم بشأن مستقبل الشركة [١١] ، عادة تحاول الإدارة جاهدة لإحجاز وتلبية (تحقيق) التنبؤات والتقديرات المنشورة التي أعدتها ، وبالتالي لن تحقق النتائج التي قد تكون في صالح حملة الأسهم خاصة إذا ما كانت هذه التنبؤات أقل مما هو ممكن تحقيقه ، وهذا عادة ما تتبعه الإدارة لإظهار كفاءتها [12, p. 1369] ، إذا لم يتم الإفصاح عن التنبؤات والتقديرات دقيقتاً فإنه قد يؤدي إلى عدم رضا المستثمرين ، مما ينجم عنه احتمال المسألة القانونية سواءً للإدارة أو مراجع الحسابات الخارجي . وهذا يقلل من المصداقية والثقة في مهنة المحاسبة [13] . يضاف إلى ذلك أن الإفصاح عن تنبؤات الإدارة في التقارير المالية المنشورة عادة ما يكون بعد انتهاء الفترة المالية بشهر ونصف على الأقل ، وبالتالي تفتقد هذه التنبؤات الخاصية التوقيت الملائم ولذلك تكون عديمة الأثر بالنسبة لمستخدمي هذه التنبؤات [١٤] .

ومن جهة أخرى ، فلمؤيدي وجهة نظر الإفصاح عن معلومات التنبؤ والتقدير المالي والتشغيلي والإداري آراء كثيرة ، أهمها : الإفصاح عن هذه المعلومات يساعد المستثمرين على التنبؤ بأسعار السوق للأسهم ويتوزعات الأرباح المتوقعة وفي التقييم المستقبلي للشركة بصورة عامة [15, pp. 157-158] ، يساعد الإفصاح عن معلومات التنبؤ والتقدير المالي والتشغيلي

والإداري للشركة المحللين الماليين على القيام بإعداد التقديرات والتوقعات الجيدة الخاصة بهم عن الإدارة ومستقبل الشركة ، وهذا يجنبهم استخدام الأساليب غير الرشيدة في معرفة اتجاهات وتصرفات الإدارة ومستقبل الشركة [16] ، يعتبر الإفصاح عن هذه المعلومات إفصاح ذات محتوى إعلامي بالنسبة لتوقعات المستثمرين والمحللين والماليين لأنه يؤثر على تحركات أسعار الأسهم [17] ، يقلل الإفصاح عن هذه المعلومات من فرص احتكار المعلومات الداخلية لأغراض الإدارة وبالتالي يكون الإفصاح عاماً [14] ، وهذا من شأنه أن يدعم فرض كفاءة سوق رأس المال

ومن النقاط الأخرى المرتبطة بالإفصاح المحاسبي وكانت موضع جدل أيضاً الإفصاح عن التدفقات النقدية وأهمية أفراد قائمة مالية خاصة لهذه التدفقات تكون من ضمن القوائم المالية التي تعدها الشركة ، وذلك حسب ما جاء بالمعيار رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٩م الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي [18] ، وجدير بالإشارة أن قائمة التدفقات النقدية كان يتم إصدارها ضمن القوائم المالية بحسب متطلبات الدراسة المحاسبية رقم (٢) لسنة ١٩٦١م ثم استبدال العمل بها بإصدار قائمة مصادر واستخدام الأموال من مجلس مبادئ المحاسبة التابع للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بالتوصية رقم (٣) لسنة ١٩٦٣م [19] .

وقد جاء الاهتمام في الثمانينات بالتدفقات النقدية من قبل المحللين الماليين لما تقدمه هذه القائمة من معلومات مفيدة تبين السيولة والمرونة المالية للشركة ، وأيضاً لأهمية هذه المعلومات في تقديم المؤشرات الجيدة للتنبؤ باحتمالات الإعسار المالي والإفلاس للشركة في المستقبل . وترجع أهمية قائمة التدفقات النقدية بأنها تساعد بطريقة مباشرة في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية وتساعد في تحديد العلاقة بين الدخل وصافي التدفقات النقدية ورأس المال العامل كما تفصح القائمة عن المعلومات المتعلقة بأداء الشركة فيما يتعلق بإدارة الأموال المتاحة حيث تبين الزيادة أو العجز في هذه الأموال [٢٠] .

كما يُضيف مؤيدو استخدام هذه القائمة بأن هذه القائمة تعتبر وسيلة مفيدة في التنبؤ بالإعسار والفسل المالي للشركة . وهي بهذا أفضل من المقاييس الأخرى [23] ، [22] ، [12] .

كما سبق يمكن القول أن موضوع الإفصاح المحاسبي يعتبر من المواضيع الهامة في الفكر المحاسبي لارتباطه بإحدى الوظائف الهامة للمحاسبة وهي وظيفة الاتصال ، حيث يخدم الإفصاح المحاسبي مسألة تنظيم وتقنين عرض وتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف المختلفة بطريقة

مفهومة وبشكل وأسلوب ملائم وجيد مما يزيد من قيمة ومنفعة هذه المعلومات المحاسبية . وتتطلب مسألة تنظيم وتقنين وعرض وتوصيل المعلومات المحاسبية (أو الإفصاح المحاسبي) التطور المستمر نتيجة لتغيير وتعقد بيئة النشاط الاقتصادي . وهذا التطوير يتحقق من خلال تبادل الآراء والجدال والمناقشة بين الأطراف المهتمة بتوفير واستخدام المعلومات المحاسبية للوصول إلى أفضل الآراء فيما يتعلق بالإفصاح المحاسبي ، وبالتالي سيظل الإفصاح المحاسبي عرضة للجدل والنقاش .

٢ - أهمية البحث :

بالرغم من أهمية الإفصاح المحاسبي وما يلعبه من دور في جهود عملية كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية وبالتالي في توجيه التصرفات والسلوك الاقتصادي سواءً للأفراد ملاك الاستثمارات أو إدارات الوحدات الاقتصادية المختلفة ، فإن عادة ما يحدث فروق واختلافات عند تطبيق وإتباع مبدأ (أو مفهوم) الإفصاح المحاسبي الملائم في المنشآت المختلفة . ففي ظل نظام اقتصاد السوق الحر تدار المنشآت والشركات بواسطة مجموعات لها فلسفات إدارية مختلفة ولها حرية تصرف واسعة فيما يتعلق بإفصاح البيانات والمعلومات المحاسبية لجمهور المستثمرين، وتؤثر جودة ونوعية إفصاح الشركات إلى حد كبير بجودة قرارات الاستثمار التي يتخذها المستثمرون . وحيث أن الإفصاح الجيد يضمن ثقة المستثمر فإن الإفصاح الكافي يزيد من ثقة المستثمر . وجدير بالإشارة أن زيادة ثقة المستثمر بالبيانات والمعلومات المحاسبية التي تقدمها الشركات تعني سهولة حصول هذه الشركات على التمويل اللازم لأنشطتها من هؤلاء المستثمرين بأقل التكاليف . وهذا ما أكدته إحدى الدراسات [24] حيث أشارت إلى أن تحسين زيادة ثقة المستثمر بقدرات سوق الأوراق المالية نتيجة توافر المعلومات المحاسبية الجيدة يجعل التمويل الخارجي من خلال سوق الأوراق المالية أكثر سهولة وأكثر رخصاً .

وأهمية هذا البحث تنطلق من كونه يظهر قياس درجة وجودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات الصناعية السعودية مقارنة بدرجة وجودة الإفصاح المحاسبي التي تتطلبها تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في مهنة المحاسبة ، وبالتالي فهو يدعو إلى ضرورة تحسين الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية السعودية إذا ما وجد البحث انخفاض في درجة وجودة الإفصاح المحاسبي في المملكة . ومن جهة أخرى فإن تحسين الإفصاح المحاسبي في المملكة العربية السعودية من شأنه أن يدعم ثقة المستثمرين بخدمات المحاسبة وما تقدمه من

معلومات محاسبية مفيدة تساعدهم على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة . كما أن تحسين الإفصاح المحاسبي يزيد من فعالية ونشاط سوق الأسهم بالملكة حيث يعتمد ذلك على حرية تداول المعلومات المحاسبية الجيدة وضرورة توافرها بالوقت والأسلوب الملائم والجيد . ويعتبر توفير المعلومات المحاسبية المفيدة عن الشركات وحرية تداولها ووصولها إلى المستثمرين أمر ذات أهمية خاصة مع وجود اتجاه لدى حكومة المملكة وأيضاً حكومات دول الخليج العربي الأخرى نحو خصخصة الشركات والمؤسسات العامة في القطاع الاقتصادي وطرح أسهمها للبيع للقطاع الخاص من خلال أسواق الأسهم في هذه الدول .

٣ - هدف البحث وحدوده :

يهدف هذا البحث إلى قياس درجة ومدى (أو جودة) الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية بالملكة من خلال دراسة ميدانية للقوائم المحاسبية والمالية التي تنشرها بعض الشركات في القطاع الصناعي السعودي ، ولا يتعرض البحث إلى تطور مفهوم الإفصاح المحاسبي واتجاهات التوسع فيه .

ولتحقيق هدف هذا البحث ، فإنه قد تناول في بقية أجزاءه على بعض أهم الدراسات السابقة التي تناولت الإفصاح المحاسبي عملياً بغرض تقييم هذه الدراسات من جهة ، واعتبارها كمقدمة نظرية للدراسة العملية الميدانية من جهة أخرى وتناول في الجزء الخامس من التحليل العملي لهذا البحث ، وشرح الجزء السادس كيفية قياس وتحديد درجات القياس الفعلية لإفصاح تقارير الشركات موضوع البحث . كما تناول الجزء السابع مناقشة وتحليل نتائج البحث ، بينما عرض الجزء الثامن خلاصة وتوصيات البحث .

٤ - الدراسات السابقة :

تناولت عدد قليل من الدراسات قضية قياس درجة وشمول الإفصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية التي تنشرها الشركات . حيث أن معظم الكتابات المحاسبية في مجال الإفصاح المحاسبي تعرضت للنواحي النظرية والفلسفية المرتبطة بتعريف الإفصاح ، لذلك فقد ظهرت كثيراً من التفسيرات المصاحبة للإفصاح ، مثل الإفصاح الكامل الإفصاح العادل ، الإفصاح الكافي والإفصاح الشامل ... إلخ . أما الدراسات والبحوث التي تناولت الناحية العملية لقياس درجة وشمول الإفصاح المحاسبي فعددها قليل جداً ، ومن أهمها الآتي :

تعتبر دراسة Cerf 1961 [25] من الدراسات الرائدة في هذا المجال ، حيث ناقش في هذه الدراسة عملياً بعض العوامل التي تؤثر بكفاية الإفصاح . كما أنشيء مؤشر للإفصاح من خلال تحديد ووزن أنواع المعلومات التي يمكن أن تظهر في التقرير السنوي . وقد اختار بنود المؤشر على أساس دراسة لعملية قرار الاستثمار وما يحتاجه القرار من بيانات ومعلومات ، بالإضافة إلى مراجعة الكتابات المختلفة حول الكيفية التي يجب فيها اتخاذ القرار ومقابلة محللي أسواق الأوراق المالية . ثم طبق المؤشر بعد ذلك على عينة من التقارير السنوية . وقد ربطت بعد ذلك نتيجة هذا المؤشر بثلاث خصائص للشركة . وكانت هذه الخصائص هي حجم الأصول ، عدد حملة الأسهم ، وموقف تسجيل الشركة في بورصة الأوراق المالية . وقد أظهرت نتائج دراسة Cerf أن كل الخصائص الثلاث لها علاقة إيجابية بنقاط أو درجات المؤشر .

ثم حاول Singhvi and Desai 1971 [26] في دراستهما تحسين وتوسيع العمل الذي أنجزه Cerf ، حيث تم تحسين مؤشر الإفصاح ونظام النقاط فيه ، واستخدام أساليب إحصائية أكثر شمولاً ، كما إنهما أضافا ثلاث خصائص جديدة للشركة في دراستهما . وقد أظهرت الاختبارات الفردية للخصائص الست أن مدى الإفصاح في التقارير السنوية له علاقة إيجابية في الشركة من خلال (١) حجم الأصول ، (٢) تسجيل الشركة في بورصة الأوراق المالية ، (٣) عدد حملة الأسهم ، (٤) هامش الربح ، (٥) معدل العائد ، (٦) حجم شركة المحاسبة التي تراجع حسابات الشركة التي تقوم بالإفصاح المحاسبي .

وبصورة عامة ، تميل دراسة Singhvi and Desai إلى أن توضح أنه من بين الخصائص الست السابق الإشارة إليها تعتبر خصيصة تسجيل الشركة لدى بورصة الأوراق المالية هي الخصيصة المفسرة الأساسية لنتائج مؤشر الإفصاح . ومع ذلك فإن مثل هذا الاستنتاج لا يتفق ونتائج دراسة Cerf حيث أنهما يميلان لأن يظهر أن حجم الأصول وليس تسجيل الشركة لدى بورصة الأوراق المالية يمكن اعتبارها خصيصة مفسرة رئيسية لمؤشر الإفصاح . وجدير بالملاحظة أنه قد علق Moore and Buzby, 1972 [27] على دراسة Singhvi and Desai حول هذا التفسير بأنه قد يكون هناك مجموعة من المشاكل مرتبطة بتصميم دراستهما وبالتحليل الإحصائي ، حيث تعوق هذه المشاكل التفسير الجيد لنتائج دراسة Singhvi and Desai . بمعنى أن القارئ لا يستطيع أن يحدد ما إذا كان الإفصاح مرتبط بحجم الأصول أو بتسجيل الشركة لدى بورصة الأوراق المالية أو نتيجة لهذا السبب فهو مرتبط بأي من الخصائص الأخرى التي اعتمدها دراستهما .

وقد حفز هذا الالتباس في تفسير نتائج دراسة Singhvi and Desai السابقة قيام Buzby 1975 [28] بدراسة العلاقات بين المكونات الفرعية للإفصاح الكافي (أي مدى إفصاح بنود مختارة من المعلومات في التقارير المحاسبية السنوية للشركات) وحجم الشركات ومدى تسجيل الشركة في بورصة الأوراق المالية كخصائص للشركة التي تقوم بالإفصاح . وقد تم إنشاء مقياس للإفصاح بالاعتماد على الرغبة المعلوماتية للمحللين الماليين مكون من ٣٩ بنداً مختاراً من بنود المعلومات التي يمكن أن تظهرها التقارير والقوائم المحاسبية السنوية . كما تم استخدام مجموعة من الإجراءات الإحصائية لاختبار العلاقة بين مدى الإفصاح والخصيصتين المرتبطتين بالشركة وهما حجم الأصول ومدى تسجيل الشركة في بورصة الأوراق المالية [28] . وقد أوضحت النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة أن مدى الإفصاح في التقارير والقوائم المحاسبية السنوية مرتبط إيجابياً مع حجم أصول الشركة ولا يتأثر بمدى تسجيل الشركة في بورصة الأوراق المالية . وهذه النتائج متوافقة مع نتائج دراسة Cerf, 1961 ، السابق الإشارة إليها ، غير أنها ليست كذلك مع نتائج دراسة Singhvi and Desai, 1971 المشار إليها أعلاه .

كما تناول Barrett, 1976 [29] في دراسته عن مدى الإفصاح المحاسبي من خلال دراسة مقارنة للإفصاح المحاسبي في سبع من الدول الصناعية ، خساً منها في أوروبا بالإضافة إلى أمريكا واليابان . وقد ركزت هذه الدراسة على محددتين معينتين لممارسات الإفصاح المحاسبي في التقارير والقوائم المحاسبية ، وقد كان المحددان هما :

(١) المدى الكلي للإفصاح المالي .

(٢) درجة شمول القوائم المالية .

وقد تم قياس مدى الإفصاح المالي من خلال مؤشر مبني على (١٧) بنداً من المعلومات ، وتم تقدير شمول القوائم المالية على أساس أربعة متغيرات مرتبطة إما بالمحاسبة عن الشركات ذات العلاقة أو بمفهوم رقم صافي الدخل الشامل .

وجدير بالملاحظة أن مؤشر الإفصاح هذا قد تم إعداده بالاعتماد على دراسات كل من Buzby, 1974 Singhvi and Desai, 1971, Cerf, 1961 ، وعلى خبرة الباحث الشخصية في التعامل مع التقارير المالية الأجنبية واستخدامها [29, p.12] .

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن القوائم المالية للشركات الأمريكية والبريطانية تعتبر أكثر شمولية من حيث اشتغال قوائم نتائج الشركات على معلومات كثيرة عن مكونات دخل الشركة ، كما تشتمل القوائم أيضاً على معلومات كثيرة عن مراكزها المالية مقارنة بقوائم الشركات الأوروبية الأخرى . كما أظهرت النتائج أيضاً تطابقاً مع الاعتماد العام بأن هناك علاقة أو ارتباط بين جودة ممارسات التقارير المالية ودرجة كفاءة سوق الأسهم والأوراق المالية ، حيث دعمت هذه النتائج القول بأن أسواق الأسهم الأوروبية تعتبر أقل كفاءة مقارنة بالأسواق الأنجلو- أمريكية .

أما دراسة Kahl and Belkaios, 1981 [30] فقد حاولت قياس مستوى وجودة إفصاح التقارير المالية للبنوك التجارية دولياً ، وذلك من خلال استخدام التقارير المالية لعينة مكونة من ٧٠ بنكاً تجارياً في ١٨ دولة . وقد تم إعداد مؤشر قياس جودة إفصاح تقارير البنوك المستخدم في هذه الدراسة بالاعتماد على ثلاثون بنداً من بنود المعلومات تم اختيارها من بين المعلومات الواجب الإفصاح عنها في التقارير المالية للبنوك ، بعد أن قام عدداً من المستثمرين في هذه الدول موضع الدراسة بإعطاء أوزان الأهمية النسبية لهذه البنود المختارة .

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها :

- (أ) وجود اختلافات في مستويات الإفصاح بين الدول المختلفة التي تضمنتها الدراسة ، حيث كان أقل درجات الإفصاح ٢٦٫٥٤ درجة وأعلى درجة ٧٨٫٣٥ .
- (ب) وجود علاقة طردية ضعيفة بين حجم إجمالي الأصول ودرجة مستوى الإفصاح ، فقد بلغ معامل الارتباط ٠٫٢ ، وضعف العلاقة هذه جاءت عكس ما كان متوقفاً حيث عادة ما توجد علاقة قوية بين حجم إجمالي الأصول وبالتالي حجم الشركة ، ومستوى الإفصاح .
- (ج) إعداد هذا المؤشر لقياس جودة إفصاح التقارير المالية للبنوك ، قد تم إعداده وتصنيفه حسب الإجماع بين معدي ومستخدمي التقارير المالية للبنوك إلى ثلاث مجموعات كل مجموعة منها مكونة من عشرة بنود . وقد وجد أن عشرة من هذه البنود لا تزال عرضة للمناقشة والجدل من حيث أهميتها بالنسبة لمعدي التقارير ومستخدميها ، وبالتالي فهي تستحق جهوداً أخرى لبحثها ، لذلك فالدراسة تشير إلى أنه يجب على معدي التقارير المالية في البنوك أن يهتموا أكثر بهذه البنود عند وضع سياساتهم المتعلقة بالإفصاح المحاسبي .

كما حاولت دراسة [31] Chow and Wong-Born, 1987 فحص ما إذا كانت كمية ومدى الإفصاح المالي الاختياري في الشركات المكسيكية يتأثر أو يرتبط بحجم المنشأة ، والرفع المالي ، ونسبة صافي الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول . وقد اعتمد الباحث في تحديد بنود الإفصاح المالي الاختياري الخاصة بدراسته على مفردات مؤشرات إفصاح دراسات سابقة في مجال الإفصاح المحاسبي ، ثم طلب من أربعة شركات محاسبية مكسيكية أن تستبعد بنود الإفصاح الإلزامي حسب متطلبات قانون بورصة الأوراق المالية للشركات المسجلة في البورصة من هذه المفردات . ومن هذا الإجراء توصل الباحث إلى تحديد قائمة الإفصاح المالي الاختياري للشركات المكسيكية مكونة من ٢٤ بنداً .

ثم قام الباحث بسحب التقارير لعينة مكونة من ٥٢ شركة مساهمة صناعية من الجريدة الرسمية الفيدرالية المكسيكية ، حيث تعتبر هذه الجريدة هي المصدر الأساسي للتقارير المالية السنوية المطلوبة للشركات المسجلة في البورصة لأغراض المستخدمين الخارجيين ، ومقارنة تقارير هذه العينة ببنود قائمة الإفصاح المالي الاختياري التي حددها .

وقد وجد الباحث أن كمية ومدى الإفصاح المالي الاختياري يرتبط طردياً وجوهياً بحجم المنشأة فقط ، وأن عامل الرفع المالي ونسبة صافي الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول ليس له تأثير على كمية ومدى الإفصاح الاختياري في شركات العينة . ومن جهة أخرى أظهرت الدراسة أن شركات العينة لا تفصح المعلومات عن تجزئة الأرباح بحسب خطوط الإنتاج الرئيسية والمناطق الجغرافية ، وعن الأعمال الرئيسية والفرعية لأعضاء مجلس الإدارة ، وعن مسئولية وخبرة المدراء التنفيذيين الرئيسيين ، وعن التنبؤات النقدية للسنة القادمة . كما أظهرت الدراسة أيضاً بأن ١٠٪ فقط من شركات العينة تعرض المعلومات عن مناقشة نتائج عمليات الشركة للسنة المنتهية وعن أنشطة الأبحاث والتطوير وعن عدد ونوع حملة الأسهم .

وعموماً يمكن القول بأن هناك مرونة كبيرة لدى الشركات المكسيكية في إتباعها للممارسات المحاسبية سواءً في مجال القياس المحاسبي ، أو الإفصاح المحاسبي مقارنة بدول أخرى مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة .

أما دراسة العظمة والعادي سنة ١٩٨٨م [٣٢] فقد حاولت عرض بعض الملامح الأساسية للممارسات المحاسبية العملية في مجال القياس والإفصاح المحاسبي وإعداد التقارير المالية للشركات المساهمة الكويتية ، وذلك بغرض تحديد أوجه القصور ومحاولة تقديم مقترحات لتطوير وتحسين القياس والإفصاح المحاسبي وإعداد التقارير المالية . وقد أشارت الدراسة بأن ما يحكم

الممارسات المحاسبية في مجال القياس والإفصاح المحاسبي هو بعض مواد قانون الشركات الكويتي رقم (١٥) لسنة ١٩٦٠م والقوانين المعدلة له ، والقانون رقم (٦) لسنة ١٩٦٢م بشأن مزاوله مهنة مراقب الحسابات ، والقانون المعدل له لسنة ١٩٨١م ، وكذلك خبرات واجتهادات مكاتب المحاسبة والمراجعة والتي غالبيتها بمثابة فروع لشركات المحاسبة الدولية الأمريكية والانجليزية . وقد ذكرت الدراسة أن مواد وأحكام القوانين الكويتية لم تحدد صراحة لما يمكن اعتباره مبادئ محاسبية متعارف عليها أو قواعد مراجعة متعارف عليها ، وقد ترتب عن ذلك مرونة بعض الشيء في الممارسات المحاسبية مما سبب لدى قارئ ومستخدم التقارير المحاسبية والمالية صعوبة في فهم وتفسير محتويات التقارير المالية من المعلومات المحاسبية .

وبناءً على ذلك فقد وجدت الدراسة أن من أوجه القصور في ممارسات القياس والإفصاح المحاسبي أن أصبحت مبادئ المحاسبة والمراجعة المستخدمة في تقارير الشركات الكويتية مشتقة من المبادئ والمعايير المطبقة في دول العالم المختلفة وعلى الأخص الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، وبالتالي فهذه الممارسات المحاسبية لا تعكس الصندوق البيئية الكويتية . كذلك وجدت الدراسة عدم نشر بعض القوائم المالية المنشورة مثل قائمة التغيرات للمركز المالي ، وذلك بحسب خبرة وتأثر مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة في الكويت في مكاتب شركات المحاسبة الدولية التي لها علاقات وارتباطات بالمكاتب الكويتية .

كما أشارت الدراسة إلى بعض التقارير المالية للشركات الكويتية المسجلة في سوق الكويت للأوراق المالية لا تفصح عن العديد من المعلومات الهامة التي يحتاج إليها مستخدموا التقارير المالية ومن هذه :

- ١ - عدم نشر معلومات قائمة التغيرات في المركز المالي .
- ٢ - عدم استخدام أو نشر معلومات القيمة الحالية لأسعار أوراق القبض والدفع .
- ٣ - عدم الإفصاح الكافي عن حجم المبيعات بالتقسيط والأقساط المستحقة ، والفوائد غير المكتسبة .
- ٤ - عدم الإفصاح عن معلومات تأجير الأصول الرأسمالية .
- ٥ - عدم تبويب وتفصيل عناصر قائمة الدخل بحيث تبين أرباح العمليات العادية من العمليات غير العادية .

- ٦ - عدم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتجزئة الإيرادات والمبيعات والأرباح حسب أجزاء النشاط أو بحسب خطوط الإنتاج ، أو المناطق الجغرافية .
- ٧ - عدم الإفصاح عن معلومات ترجمة أسعار صرف العملات الأجنبية .
- ٨ - عدم الالتزام باستخدام طريقة حقوق الملكية للمحاسبة عن الاستثمارات في الأسهم بنسبة ملكية بين ٢٠٪ و ٥٠٪ كما هو مستخدم ومتبع في الدول المتقدمة . وهذا له تأثير جوهري على محتوى القوائم المالية المنشورة .

وقد أوصت الدراسة بمجموعة من المقترحات لعلاج أوجه القصور في إعداد التقارير المالية المنشورة للشركات الكويتية منها ضرورة أن تنهض الجهات الحكومية وتشارك جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في وضع وإعداد وتطوير بعض الأسس والمبادئ الواجب مراعاتها عند إعداد التقارير المالية المنشورة للشركات ، ووضع قواعد ملزمة لتحسين نوعية وحجم المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية المختلفة - قائمة الدخل ، الأرباح المحتجزة ، المركز المالي ، وقائمة التغيرات في المركز المالي ... إلخ .

ويمكن القول أن هذه الدراسة قد سلطت الأضواء على أوجه القصور في الممارسات المحاسبية العملية في مجال القياس والإفصاح المحاسبي ، غير أنه لم يكن من أهدافها قياس درجة الإفصاح المحاسبي في الشركات الكويتية . وعموماً يمكن الاستنتاج من هذه الدراسة أن درجة الإفصاح المحاسبي في الشركات الكويتية منخفضة حيث بينت الدراسة بأن هناك بعضاً من المعلومات الهامة لا تقوم الشركات الكويتية بالإفصاح عنها في تقاريرها المالية .

أما دراسة Adlikayi and Tondkar 1992 [33] فقد ناقشت العوامل البيئية المؤثرة في متطلبات الإفصاح المحاسبي لبورصات الأسهم العالمية ، وذلك لتحديد طبيعة العوامل البيئية التي تؤثر بمدى ودرجة الإفصاح المحاسبي المطلوب لبورصات الأسهم العالمية . وقد استخدمت خمس عوامل بيئية لشرح الاختلافات المشاهدة في متطلبات الإفصاح المحاسبي لبورصات الأسهم في عدد من دول العالم . وهذه العوامل البيئية التي فحصها هي : درجة التطور الاقتصادي ، نوع الاقتصاد ، حجم سوق الأسهم ، نشاط سوق الأسهم ، مدى توزيع (نطاق) ملكية الأسهم في السوق .

وقد أظهرت النتائج أن حجم سوق الأسهم يعتبر المتغير المفسر الجوهري لمتطلبات الإفصاح المحاسبي . ثم استخدمت الدراسة مؤشر الإفصاح للفحص عملياً في العلاقة بين المتغيرات البيئية ومتطلبات الإفصاح في عدد من الدول .

وقد وجدت الدراسة النتائج التالية [33, pp. 93-94] :

١ - ليس هنا ما يدعم وجود علاقة بين درجة التطور الاقتصادي ومستوى متطلبات الإفصاح ، وقد يرجع ذلك إلى أن درجة التطور تعتبر مفيدة فقط لتفسير الاختلافات في ممارسات ومتطلبات الإفصاح بين الدول التي تعاني من اختلاف ملحوظ في مستويات التطور الاقتصادي .

٢ - لا توجد علاقة جوهريّة بين نوع الاقتصاد ومستوى متطلبات الإفصاح ، وقد برر الباحث هذه النتيجة بأن نوع الاقتصاد يفيد في تفسير الاختلافات المشاهدة في متطلبات الإفصاح .

٣ - هناك علاقة بين حجم سوق الأسهم ومستوى متطلبات الإفصاح ، وهذا ما أكدته نتائج نموذج الانحدار المركب الإحصائي .

٤ - عدم وجود علاقة بين نشاط سوق الأسهم ومتطلبات الإفصاح .

٥ - النتائج المتحصل عليها لم تقدم تأييداً للفرض القائل بأن مدى توزيع (أو نطاق) ملكية الأسهم مرتبط بمستوى متطلبات الإفصاح . وقد يرجع السبب لهذه النتيجة الخامسة استخدام معيار غير جيد أو غير ملائم للتعبير عن الفرض حيث استخدم معيار أو نسبة عدد الشركات المحلية المسجلة في البورصة إلى عدد حملة الأسهم .

ويجب الإشارة إلى أن النتائج الأربع التي أظهرتها الدراسة لا تستقيم والحقائق في الواقع العملي . فمعروف أنه كلما كانت درجة التطور الاقتصادي في المجتمع مرتفعاً كلما تطور النشاط الاقتصادي وازدادت الحاجة لتمويل هذا النشاط وبالتالي ازدادت الحاجة أكثر للبيانات والمعلومات التي ستمكن ملاك مصادر التمويل من توجيه استثماراتهم نحو الأنشطة الاقتصادية المربحة . ونفس القول يمكن ذكره بالنسبة لنوع الاقتصاد ، فإذا كان الاقتصاد في المجتمع يعتمد على الزراعة مثلاً أو يعتمد فقط على مادة أولية واحدة في اكتساب دخله القومي ، فإن هذا الاقتصاد لن يحتاج لمستوى عالي من الإفصاح في مجال المعلومات .

أما بخصوص علاقة نشاط سوق الأسهم ومتطلبات إفصاح المعلومات فهو ملموس جداً ، فمن المعروف أن توافر البيانات والمعلومات المحاسبية عن الشركات يزيد من فعالية وكفاءة سوق الأوراق المالية والبورصات .

كذلك فإن توزيع نطاق ملكية الأسهم مرتبط بمستوى عالٍ من الإفصاح ، لأنه كلما كان نطاق ملكية الأسهم ضيق فإن حملة الأسهم يمكنهم الحصول على المعلومات المحاسبية والمالية مباشرة من مصادرها من خلال الاطلاع المباشر على سجلات ودفاتر الشركات . أما إذا ازداد نطاق ملكية الأسهم فيصبح غير عملياً الاطلاع المباشر على سجلات الشركات للحصول على المعلومات الضرورية ، ويستعاض عن ذلك بقيام الشركات بالإفصاح عن المعلومات الضرورية من خلال التقارير والقوائم المالية التي تصدرها ، لذلك نعتقد أن هناك سوء تفسير لنتائج هذه الدراسة أو أن هناك مشاكل تعوق الأساليب الإحصائية التي استخدمت للحصول على النتائج المحددة .

ومن جهة أخرى حاولت دراسة Semoun, 1993 [34] فحص جودة إفصاح التقارير المالية للشركات في دولة قطر ، وذلك من خلال مقارنة كمية ومدى الإفصاح المحاسبي لهذه التقارير مع متطلبات قانون الشركات القطري رقم (١١) لسنة ١٩٨١م ، ومع متطلبات معايير مهنة المحاسبة في المملكة المتحدة . وقد استخدم الباحث بصورة أساسية مؤشر قياس الإفصاح الذي اقترحه Barrett, 1976 في دراسته المشار إليها أعلاه والمكونة من (١٧) بنداً كمعيار لقياس جودة إفصاح التقارير المالية في الشركات القطرية . وقد كانت عينة الدراسة مكونة من (١٤) شركة ، غطت مختلف الصناعات مثل البنوك ، التأمين ، الصناعة ، الملاحقة والنقل ، كما كانت التقارير المالية تخص السنوات المالية ١٩٨٩م أو ١٩٩٠م .

وقد وجد الباحث أن التقرير المالي للشركات القطرية ذات جودة عالية حيث تفصح معلومات أكثر مما هو ملزم حسب متطلبات قانون الشركات القطري رقم (١١) لعام ١٩٨١م ، غير أنها أقل جودة مقارنة بما يتطلبه معايير مهنة المحاسبة في المملكة المتحدة . وبناءً على هذه النتيجة فإن الدراسة توصي بضرورة قيام الشركات القطرية بتقديم المزيد من الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية ، كما أوصت بأن تقوم الجهات المشرفة على مهنة المحاسبة في قطر بضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين مستويات الإفصاح المحاسبي ، لما له من أهمية وتأثير على النشاط الاقتصادي عموماً .

ويمكن القول أن المقارنة التي أجراها الباحث في دراسته لفحص جودة الإفصاح المحاسبي في الشركات القطرية لم تكن تفصيلية بالقدر الكافي حيث كانت بنود مقياس الإفصاح تتصف بالعمومية من جهة . ومن جهة أخرى لم يحدد قانون الشركات القطري الذي استخدمه الباحث كمعيار لقياس جودة الإفصاح الإلزامي بصورة تفصيلية متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات القطرية .

فيما سبق كان عرضاً لأهم الدراسات التي تناولت قضية قياس درجة وشمول الإفصاح المحاسبي في عدد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة واليابان والمكسيك والكويت وقطر . وقد توصلت هذه الدراسات إلى نتائج متباينة بعض الشيء . ولعل من أهم عيوب هذه الدراسات أنها اقتصر على لاشركات الكبيرة الحجم ، كما أن بعضها اعتمد على متطلبات قانون الشركات في الإفصاح المحاسبي بالدول التي كانت موضع للدراسة ، وهذه القوانين لا تحدد بالتفصيل متطلبات الإفصاح المحاسبي . بينما اعتمد بعضها على الشركات المتعددة الجنسية والتي عادة ما تقدم المعلومات الضرورية والملائمة للمستثمر الدولي بغية خدمة متطلبات الاستثمار الدولي . وبالتالي فإن مقابلة متطلبات الإفصاح المحاسبي على المستوى الدولي يختلف كثيراً عن متطلبات الإفصاح المحاسبي المحلي ، بمعنى أن النسخة الدولية للقوائم المالية لشركة ما عادة تتضمن معلومات كثيرة مقارنة بما تظهره النسخة المحلية وبالتالي يجب أخذ هذا في الحسبان عند دراسة تقييم الإفصاح المحاسبي في الشركات المتعددة الجنسيات [29, p.12]، هذا من جهة .

ومن جهة أخرى فإنه لا يمكن تصميم نتائج أي من هذه الدراسات على واقع الممارسات المحاسبية في المملكة العربية السعودية دون الأخذ في الاعتبار اختلاف الظروف البيئية بالمملكة . فقد أجريت كل هذه الدراسات - باستثناء الدراستين الخاصة بكل من الكويت وقطر - في بيئات تختلف كثيراً عن البيئة في المملكة العربية السعودية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً .

ومن المعروف أن الممارسات المحاسبية تختلف باختلاف الظروف البيئية التي تحيط بالشركات وقطاع الأعمال ، فالمحاسبة هي ناتج البيئة التي تعمل فيها فهي تختلف باختلاف هذه الظروف البيئية . وهذا ما دفع الباحث إلى القيام بهذه الدراسة العملية لقياس درجة ومدى (أو جودة) الإفصاح المحاسبي في الممارسات المحاسبية السعودية ، وأيضاً لملء الفراغ في الكتابات المحاسبية العربية التي تقل فيه البحوث العملية الميدانية في مجال قياس درجة ومدى الإفصاح المحاسبي .

٥ - التحليل العملي :

يمكن أن يأخذ إفصاح معلومات الشركات أشكالاً متعددة ، وتقرير حملة الأسهم السنوي الذي تصدره الشركة يعتبر شكل هام جداً لإفصاح الشركات الدوري . وقد اعتمدت هذه الدراسة لتحقيق هدفها في قياس درجة ومدى الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية السعودية على تقرير حملة الأسهم التي تصدرها هذه الشركات لحملة الأسهم فيها تمهيداً لمناقشة هذه التقارير في جلسة الجمعية العمومية السنوية العادية للموافقة على الحسابات الختامية السنوية التي قام بمراجعتها المراجع الخارجي المستقل وكذا الموافقة على قرار توزيع الأرباح السنوية .

وقد قام الباحث بالاطلاع على تقرير حملة الأسهم التي تصدرها شركات المساهمة الصناعية السعودية وتنشرها في الصحف اليومية الصادرة وفق نص المادة ٨٩ من نظام الشركات السعودي [٣٥] . وجدير بالملاحظة أن تقرير حملة الأسهم السنوي يتضمن في حده الأدنى حجماً من المعلومات تعرض في عدد من القوائم المالية - قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل ، قائمة الأرباح المتبقية ، وقائمة مصادر واستخدام الأموال وبعض الإيضاحات الواجب الإفصاح عنها ، وذلك حسب متطلبات معيار العرض والإفصاح العام الذي صدر بقرار وزير التجارة رقم ٦٩٢ لعام ١٤٠٦هـ [٣٦] .

ويشمل التحليل العملي لهذه الدراسة على مقارنة مؤشر الإفصاح المحاسبي يلام الظروف البيئية للمملكة ، بحيث يعتبر هذا المؤشر بمثابة المعيار لما يجب أن يكون عليه الإفصاح المحاسبي ، مع الإفصاح المحاسبي الفعلي الذي تقوم به الشركات من واقع تقاريرها الدورية (تقرير حملة الأسهم السنوي) . لذلك سيتم التعرض لمؤشر الإفصاح المحاسبي المستخدم كمعيار في هذا القسم على أن يتم التعرض للإفصاح المحاسبي الفعلي في القسم التالي عند مناقشة كيفية تقدير الدرجات الفعلية للإفصاح المحاسبي .

١/٥ إعداد مؤشر الإفصاح المحاسبي :

حتى يمكن قياس درجة إفصاح المعلومات وجودتها في تقارير حملة الأسهم السنوية التي تصدرها الشركات الصناعية السعودية ، كان على الباحث أن يقوم بإعداد مؤشر لقائمة إفصاح المعلومات المحاسبية التي تتضمن المعلومات الواجب الإفصاح عنها . وقد استعان الباحث في إعداد وإنشاء مثل هذا المؤشر على قوائم مؤشرات الإفصاح المحاسبي التي تم التعرض لها في

القسم أعلاه الخاص بالدراسات السابقة ، وذلك بعد أن تم تلافي أوجه القصور في هذه المؤشرات ومزج بعضها البعض بحيث تلائم واقع وظروف البيئة بالمملكة العربية السعودية .

وقد اعتبرت هذه القائمة المعدلة لمؤشر الإفصاح بمثابة المقياس الممكن تحقيقه وبالتالي فدرجاته تعتبر بمثابة الدرجة القصوى الممكن الحصول عليها من قبل تقارير الشركات الصناعية السعودية . ومقارنة هذه الدرجة القصوى الممكن الحصول عليها بالدرجة الفعلية التي حصلت عليه الشركة حسب ما أفصحته من معلومات يمكن معرفة مدى ودرجة قوة الإفصاح المحاسبي في الممارسات المحاسبية السعودية .

وتتكون قائمة الإفصاح المقترحة من خمسين بنداً من المعلومات المختلفة التي تغطي جوانب الشركة المختلفة ، محاسبياً ومالياً وعمومياً . وقد قسمت هذه البنود إلى خمس مجموعات متجانسة ، المجموعة الأولى وهي مجموعة المعلومات العامة وتحتوي ١٣ بنداً ، والمجموعة الثانية وتغطي معلومات عن الإدارة وتشمل ٣ بنود ، والمجموعة الثالثة وتغطي معلومات عن رأسمال أو الهيكل المالي للشركة وتتضمن ٥ بنود ، والمجموعة الرابعة وتغطي المعلومات المالية وتشمل ٢٥ بنداً ، ثم المجموعة الأخيرة وتغطي التطورات الحديثة والمستقبلية التي ستواجه الشركة وتحتوي على ٤ بنود . وجدير بالإشارة أنه قد تم التنويه أعلاه بأن هذه القائمة المقترحة للإفصاح هي قائمة معدلة أو محسنة لما توصلت إليه بعض الكتابات السابقة في الفكر المحاسبي التي تعرضنا لها في الجزء الرابع من البحث وعلى الأخص الدراستين [28, 33] في مجال قياس الإفصاح . وقد اعتبرت درجات هذه القائمة المقترحة لقياس درجة الإفصاح المحاسبي بمثابة المعيار لقياس درجة ومدى (أو جودة) الإفصاح في الممارسات المحاسبة السعودية بالشركات الصناعية ، حيث ربطت الدرجة التي يمكن الحصول عليها عند الإفصاح عن بند المعلومات المعين . وقد تم ربط هذه الدرجات على بنود المعلومات المختلفة الواردة في القائمة بعد أن تم استقصاء آراء وقياسات عدد من المحللين الماليين لقوائم الشركات الصناعية في الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية الأخرى لما يعتبرونه ذات أهمية من بنود المعلومات المفروض الإفصاح عنها في القوائم والتقارير المالية للشركات الصناعية . وقد حدد هؤلاء المحللين الماليين درجات أهمية مختلفة لكل بند من بنود المعلومات . ثم أخذت المتوسطات الحسابية لهذه الدرجات والانحرافات المعيارية .

ولمعرفة مستوى أو درجة الإفصاح المحاسبي في الممارسات المحاسبية السعودية بشركات القطاع الصناعي ، فقد تم الاعتماد على تقرير حملة الأسهم السنوي التي تصدرها الشركات الصناعية وتنشرها في الصحف اليومية . وهذا التقرير يحتوي على ملخص موجز لتقرير مجلس الإدارة ، والقوائم المالية مثل قائمة الدخل ، والأرباح المتبقاة ، والمركز المالي ، والإيضاحات المرفقة لها ، وتقرير المراجع الخارجي .

وقد اقتصر البحث على دراسة تقارير الشركات المساهمة الصناعية في المملكة لعدة أسباب أهمها ، أن هذا القطاع يعتبر من أكبر القطاعات العاملة في الاقتصاد السعودي ، كما أنها ستحوذ على نصيب الأسد من الاستثمارات الوطنية . كما أن لهذا القطاع الأهمية الكبرى في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ، وفي تنوع مصادر الدخل القومي . ومن جهة أخرى فقد اعتمد الباحث على تقارير عدد من تسع شركات صناعية فقط ، حيث تمثل هذه الشركات تلك الشركات الصناعية المساهمة التي لها أسهماً متداولة في سوق الأسهم السعودي ، وتحتل أسهم هذه الشركات حصة أكبر من التعامل بسوق الأسهم السعودي ، حسب نشرة معلومات الشركات المساهمة السعودية لعام ١٩٩١م [٣٧] . كما أن الصحف الصادرة يومياً في المملكة والتي تقوم بتقديم أو عرض حركة أسواق الأسهم العربية الخليجية فإنها تعرض حركة أسهم هذه الشركات الصناعية التسع فقط ضمن الشركات العاملة في المملكة العربية السعودية خلال عام ١٩٩٣م . وقد اعتمد الباحث في دراسته لتقارير حملة الأسهم السنوي التي تصدرها الشركات الصناعية المساهمة السعودية على تقارير العام المالي ١٩٩٣م .

٦ - كيفية تحديد درجات القياس الفعلية للإفصاح المحاسبي .

لقد تم الإشارة أعلاه أن تقارير الشركات التي استخدمت كموضوع لقياس درجة ومدى الإفصاح المحاسبي فيها هو تقرير حملة الأسهم السنوي الذي تعده الشركة وترسله إلى حملة الأسهم كما تنشره أيضاً في الصحف اليومية بالمملكة . وهذا التقرير يشمل على ملخص تقرير مجلس الإدارة ، القوائم المالية والحسابات الختامية والإيضاحات المرفقة لها وتقرير المراجع الخارجي .

وقد قام الباحث بإعداد ورقة عمل لكل شركة لتفريغ المعلومات الواردة في تقرير حملة الأسهم السنوي حسب تبويب قائمة مؤشر الإفصاح المشار إليها أعلاه ، وذلك لقياس درجة الإفصاح الفعلي لكل بند من بنود القائمة . حيث تم توزيع الدرجة المربوطة أو المخصصة لكل بند في قائمة مؤشر الإفصاح على ورقة العمل الخاصة بالشركة المعنية بعد أن يكون قد تم رصد

والتأكد من وجود بند المعلومات في تقرير الشركة المعنية . فإذا ما كان موجوداً بند المعلومات المعني فإن تقرير الشركة يحصل على الدرجة المربوطة له ، وإذا لم يكن موجوداً فلا يحصل البند على الدرجة المربوطة .

وجدير بالملاحظة أن هناك بعض البنود التي تحتوي على مكونات فرعية من البيانات ، لذلك فإن يتم تقسيم الدرجة المربوطة لمثل هذه البنود على عدد مكوناتها الفرعية بحيث يخصص لكل مكون فرعي على درجة خاصة به . ويتجمع ما يحصل عليه تقرير الشركة فعلياً من كل مكون فرعي يمكن الوصول إلى الدرجة الفعلية الخاصة بلك البند المعين . فعلى سبيل المثال البند رقم (١١) من مجموعة المعلومات العامة ويتعلق بالمعلومات عن الموظفين ، هذا البند يشمل على أربعة مكونات فرعية هي ، عدد الموظفين ، نوعية الموظفين ، وصف المنافع المقدمة لهم ، مدى رضا الموظفين عن العمل . ويستحق كل مكون فرعي من هذه المكونات الأربعة على جزء متساوي من الدرجة المربوطة للبند ككل ، وحيث أن ما خصص لهذا البند هو ٢٨٢ درجة ، فإن كل بند يحصل على ٧٠ درجة تقريباً . أما إذا لم يكن لبند المعلومات المعني أي مكونات فرعية محددة ، فإن ما يقدمه ذلك البند من معلومات يحصل مباشرة على الدرجة المربوطة له ... وهكذا .

ثم بعد ذلك قام الباحث بتجميع أوراق العمل الخاصة بكل شركة في ورقة واحدة مجمعة لتسهيل القيام بالمقارنات بين الشركات المختلفة موضع الدراسة .

٧ - مناقشة وتحليل النتائج :

تم تبويب مفردات مؤشر قائمة الإفصاح المحاسبي إلى خمس مجموعات تشمل كل منها البنود التي تغطي مجال معين من المعلومات .

وجدير بالملاحظة أنه قد سبق الإشارة إلى أن أعداد مؤشر القياس المستخدم في هذا البحث كمييار قد أعد بالاعتماد على مؤشرات الدراسات السابقة وبصفة أساسية دراسة Buzby, 1974 ودراسة Adhikari and Ondker, 1992 مع إدخال التعديلات الضرورية بحيث تعكس وتلائم ظروف وبيئة المملكة العربية السعودية . فمثلت المجموعة الأولى بإفصاح المعلومات العامة ، وقد خصص لها الدرجة الممكنة للإفصاح في حدود تتراوح بين ٣٨٤٦ درجة. أما الدرجة الفعلية التي استحققتها تقارير الشركات الصناعية السعودية فتتراوح بين ١٠٧٢

درجة حققتها تقارير شركة الخزف السعودي و ٢٦ر٢٥ درجة حققتها تقارير شركة سابك . ويعني هذا أن جودة إفصاح المعلومات العامة في تقارير شركة سابك تمثل ٦٨ر٢٥٪ مما كان ممكناً أن تحققه ، بينما جودة إفصاح المعلومات العامة في تقارير شركة الخزف السعودي تقيـل ٢٧ر٨٧٪ . وتقع بقية شركات العينة بين هذا المدى من الدرجات والمدى من النسب .

ولزيد من التحليل فإن شركة واحدة هي التي تقدم معلومات جيدة فقط عن البند رقم (١) من المعلومات العامة وهو المتعلق بتقديم شرح موجز عن تاريخ الشركة ، بينما شركة أخرى تقدم معلومات متواضعة عن ذلك البند . أما بقية الشركات فلا تقدم شيء عن هذا البند ، مما يعني أن ٢٢٪ من شركات العينة فقط هي التي تقدم معلومات عن البند رقم (١) . أما البند رقم (٣) فهناك شركة واحدة فقط هي التي تقدم معلومات عنه وهي معلومات ليست كافية . أما البند رقم (٢) ، (١٠) ، (١٣) من المجموعة الأولى فإن كل الشركات تقدم معلومات جيدة عنها ، أي بنسبة ١٠٠٪ من شركات العينة .

ويلاحظ من النتائج الظاهرة في الجزء الخاص بمجموعة المعلومات العامة أن بعض الشركات لم تحصل على درجة الإفصاح الممكن تحقيقها في بعض البنود وإنما حصلت على جزء منها ، وهذا يرجع إلى أن لتلك البنود مكونات فرعية أو جزئية ، وبالتالي فقد حصلت تقارير تلك الشركات على جزء من درجة الإفصاح الممكن تحقيقها بقدر ما تستحقه المكونات الفرعية التي أفصحت عنها ، كذلك يلاحظ أن معظم الشركات لا تفصح عن المعلومات المتعلقة بتاريخ وماضي الشركة ، ولا تقدم توصيف لأصولها الرئيسية ومواقع تواجدها ، كما أنها لا تفصح عن المعلومات المتعلقة بأنشطة الأبحاث والتطوير لمنتجاتها ، وعن تلك المرتبطة بمسئوليتها الاجتماعية تجاه البيئة التي تعمل فيها ، وأيضاً عن تلك المتعلقة بسياساتها نحو الاندماج والتكامل مع الشركات الأخرى .

وخلاصة القول أظهر تحليل النتائج أن جودة الإفصاح المحاسبي في مجموعة المعلومات العامة متوسطة لدى بعض شركات العينة ومنخفضة لدى البعض الآخر ، وهذا من شأنه أن يؤثر على قدرات الإدارات هذه الشركات في تشجيع المستثمرين المحتملين على الاستثمار في هذه الشركات . وجدير بالإشارة إلى أن لمجموعة المعلومات العامة أهمية في تقديم المعلومات العامة الجيدة عن ماضي الشركة وحاضرها ومستقبلها فيما يتعلق بأهداف وأغراض الشركة وطبيعة منتجاتها وطاقاتها الإنتاجية ومواقع أعمالها وخططها المستقبلية ودورها في المجتمع ، وبالتالي

فهي تقدم المعلومات التي تعطي الانطباع الأول الجيد لمستقبل الشركة والذي قد يشجع المستثمرين المحتملين على الاستثمار فيها .

أما المجموعة الثانية من البنود فتشمل على بنود المعلومات عن الإدارة ، ويظهر أن كل الشركات حققت درجات متواضعة في الإفصاح عن هذه المجموعة من المعلومات . فقد حققت شركة واحدة فقط ٣ر٥٦ درجة ، بينما بقية الشركات حققت ١ر٩٦ درجة وكانت الدرجة الممكنة تحققها تمثل ٨ر٨٣ درجة . ويعني هذا أن جودة الإفصاح المحاسبي في هذه المجموعة متدنية جداً حيث كل الشركات حققت ٢٢٫٢٪ من درجة الإفصاح الممكن تحقيقه باستثناء شركة الغاز والتصنيع التي حققت نسبة ٤٠٫٣٪ . ولزيد من التحليل فإن شركات العينة لا تقدم معلومات عن المعاملات الهامة لأعضاء مجلس الإدارة والإداريين التنفيذيين وحاملي الأسهم الرئيسيين . وترجع أهمية هذا البند من المعلومات إلى أنه قد يكون هناك ميل واتجاه نحو ربط نشاط الشركة أو التأثير عليها وعلى نتيجة نشاطها من خلال التعامل مع شركة أخرى يكون لأعضاء مجلس الإدارة أو حملة الأسهم الرئيسيين مصلحة فيها أو التعامل مع بعض أعضاء مجلس الإدارة ليقدموا خدمات أخرى معينة لقاء أتعاب خاصة ، وذلك بسبب نفوذ المسيطرين على الشركة ، وهذا من شأنه أن يؤثر على كثير من بيانات الشركة مثل حجم الإنتاج ، المبيعات المصرفية والربحية ... إلخ . وجدير بالإشارة أن هناك ما يدعم صحة هذه النتيجة التي توصل إليها الباحث بخصوص انخفاض جودة الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المتعلقة بالتعامل مع أعضاء مجلس الإدارة في الشركات المساهمة السعودية ، وأشارت إليها بعض المقالات الصحفية في الصحف السعودية مؤخراً . [٣٨]

ويظهر أن البند رقم (١٤) الوارد في المجموعة الثانية هو الذي يحظى باهتمام كل الشركات ، حيث ١٠٠٪ من الشركات قدمت معلومات عن هذا البند وإن لم تكن هذه المعلومات كاملة . أما البند رقم (١٥) فهناك شركة واحدة هي التي قدمت جزءاً من معلومات هذا البند .

ويمكن أن نخلص بأن تحليل نتائج مجموعة المعلومات عن الإدارة قد أظهر تدني مستوى جودة الإفصاح المحاسبي في جميع شركات العينة ، وهذا من شأنه أن يؤثر على إمكانيات إدارات هذه الشركات في تشجيع المستثمرين المحتملين على الاستثمار في هذه الشركات . كما أن إخفاء وانخفاض حجم المعلومات المرتبطة بالإدارة وأعضاء مجلس الإدارة ، وعن تعاملهم مع الشركة من شأنه أن يدفع ببعض المستثمرين الحاليين في الشركة إلى التخلص من استثماراتهم فيها ،

وبالتالي قد يؤثر ذلك على القيمة السوقية لأسهم الشركة في سوق المال إذا ما كان لدى هؤلاء المستثمرين نسبة جيدة من أسهم الشركة .

وشملت المجموعة الثالثة بنود معلومات عن رأسمال الشركة ، وقد خصص له الدرجة الممكنة للإفصاح في حدود ١٦ر١٨ درجة . أما الدرجات الفعلية التي استحققتها تقارير شركات العينة فتتراوح بين ٦ر٦٨ درجة حققتها شركة الجبس الأهلية و١٣ر١٥ درجة حققتها شركة الأسمدة العربية (سافكو) . ويعني هذا أن جودة إفصاح المعلومات عن رأسمال الشركة في تقرير شركة سافكو تمثل ٨١ر٢٧٪ ، بينما جودة إفصاح المعلومات في الشركة في تقارير شركة الجبس تمثل ٤١ر٢٩٪ وتقع بقية شركات العينة بين هذا المدى من الدرجات وهذا المدى من النسب . ويمزىداً من التحليل عن نتائج قياس مكونات بنود مجموعة عن رأسمال الشركة . فتقدم كل شركات العينة معلومات جيدة جداً عن البندين رقم (١٧) ، (٢١) بنسبة ١٠٠٪ مقارنة مع مفردات قائمة مؤشر الإفصاح المحاسبي ، ومعلومات جيدة عن البند رقم (٢٠) أي بنسبة ٨٩٪ من شركات العينة . وتقدم شركتان فقط معلومات جيدة عن البند رقم (١٩) ، أي بنسبة ٢٢ر٢٪ من شركات العينة ، أما البند رقم (١٨) فلا تقدم تقارير شركات العينة أي معلومات عنه .

ويمكن أن نخلص بأن تحليل نتائج مجموعة المعلومات عن رأسمال الشركة في شركات العينة قد أظهر تحسن في جودة الإفصاح المحاسبي بالمقارنة بالمجموعتين السابقتين ، ويعني هذا أن معظم شركات العينة تفصح عن معلومات رأسمال والهيكل المالي للشركة ، وبالتالي يكون المستثمرون المحتملون على بينة عن طبيعة ونوعية الأسهم المكونة لرأسمال الشركة ، وكذا هيكلها المالي ، وهذا يساعدهم في اتخاذ القرارات الجيدة المتعلقة بتوجيه استثماراتهم نحو الشركات التي يعتقدون بأفضليتها .

وشملت المجموعة الرابعة بنود المعلومات المالية ، وقد خصص لها الدرجة الممكنة للإفصاح في حدود ٨٧ر٨٥ ، حسب المعيار المحدد والذي تم إعداده بالاعتماد على مؤشرات الدراسات السابقة مثل دراسة Buzby 1974 ودراسة Adhikari and Tardkar 1992 وأدخلت عليه بعض التعديلات لتعكس واقع وظروف بيئة المملكة العربية السعودية . واستحقت تقارير شركات العينة درجات فعلية متفاوتة تتراوح بين ٣٢ر٥٩ درجة حققتها شركة التصنيع الوطنية و٤٩ر٠٣ درجة حققتها الشركة السعودية للصناعات الدوائية . ويعني هذا أن جودة

إفصاح المعلومات المالية في تقارير الشركة الدوائية تمثل ٨١.٥٥٪ من الدرجة الممكنة للإفصاح حسب مفردات قائمة مؤشر الإفصاح المحاسبي ، بينما جودة إفصاح المعلومات المالية في تقارير شركة التصنيع الوطنية تمثل ٣٧.١٠٪ من الدرجة الممكنة للإفصاح ، وتقع بقية الشركات بين هذا المدى من الدرجات والمدى من النسب . ولزيد من التحليل لبند مجموعة المعلومات المالية . ويظهر أن كل الشركات تقدم معلومات جيدة جداً عن البنود رقم (٢٣) ، (٢٤) ، (٢٧) ، (٣٧) ، (٤٠) أي بنسبة جودة الإفصاح في هذه البنود الخمسة بلغت ١٠٠٪ أو الحد الأقصى الممكن تحقيقه . كما تقدم عدد من الشركات معلومات جيدة جداً عن البنود رقم (٣٢) ، (٣٤) ، (٣٥) ، (٤٣) أي بنسبة جودة إفصاح لهذه البنود الأربعة بلغت ١٠٠٪ من الدرجة الممكن تحقيقها ، غير أن عدد الشركات التي تفصح عن هذه البنود عددها ٨ شركات أي بنسبة ٨٩٪ من شركات العينة . أيضاً تقدم سبع شركات بنسبة ٧٨٪ من شركات العينة معلومات جيدة جداً عن البنود رقم (٣١) ، (٣٩) حيث حققت هذه الشركات أقصى درجة إفصاح ممكنة . بينما هناك شركة واحدة فقط مختلفة في كل حالة تقدم أي من البنود التالية أرقام (٢٢) ، (٢٥) ، (٢٨) ، (٣٨) ، (٤٦) ، بالرغم من أن جودة الإفصاح في هذه البنود عالية جداً حيث بلغت ١٠٠٪ من الدرجة الممكن تحقيقها ويعني هذا أن ١١٪ فقط من شركات العينة تعرض أو تفصح في تقاريرها المالية معلومات عن بيانات التشغيل والبيانات المالية التاريخي ، والمعلومات المتعلقة بأحداث ما بعد إعداد الميزانية العمومية ، وتلك المتعلقة بالإفصاح عن إيراداتها ومبيعاتها بحسب خطوط الإنتاج الرئيسية أو المناطق الجغرافية ، وتلك المتعلقة بتأجير الأصول الرأسمالية والإعانات التي تحصل عليها . كما أن ٢٢٪ فقط من شركات العينة تفصح عن المعلومات المتعلقة بمكونات تكلفة المبيعات .

ومن جهة أخرى يلاحظ أن هناك بنوداً لا تقوم شركات العينة بالإفصاح عنها في تقاريرها وهذه البنود هي أرقام (٢٩) ، (٣٣) ، (٣٦) ، (٤٤) ، (٤٥) . وتعتبر معظم هذه البنود بنوداً هامة يجب الإفصاح عنها . فالبنود رقم (٢٩) على سبيل المثال يتعلق بالإفصاح عن معلومات تتعلق بتجزئة الأرباح بحسب خطوط الإنتاج الرئيسية ، مستويات (نوعية) العملاء والمناطق الجغرافية . وأهمية هذا البند ترجع إلى أنه يعرف المستثمر المحتمل وأيضاً الحالي بمدى ربحية خطوط الإنتاج وربحية المناطق الجغرافية التي تتعامل معها الشركة ، وبالتالي فهو يشجع الأول على الاستثمار في الشركة المعنية ، بينما يشجع الثاني على استمرار بقاء استثماراته في الشركة وعدم التخلص منها في سوق المال بالبيع . أما البند رقم (٤٤) فيتعلق بالمعلومات عن

الصادرات وإيرادات وصافي الدخل عن العمليات التي تتم بالعملة الأجنبية ، أي التي تتم خارج المملكة .

وترجع ضرورة الإفصاح عن هذا البند أن هناك عدد من الشركات لها استثمارات كبيرة خارج المملكة ، كما وأن كل الشركات الصناعية لها أسواق خارجية متعددة لذلك لابد من ضرورة تقديم معلومات عن نشاط المبيعات الأجنبية أو الصادرات ومعرفة مدى ربحية هذه الأنشطة في الخارج ، بحيث يكون حملة الأسهم في وضع يمكنهم من معرفة مدى ربحية نتائج هذه الأنشطة التي تتم بالعملة الأجنبية . أما البند رقم (٤٥) فيتعلق بمعلومات عن حجم الواردات ، وأهمية هذا البند ترجع إلى أنه يظهر حجم الواردات من الخامات الداخلة في العملية الإنتاجية وبالتالي معرفة نسبته بين مكونات الإنتاج والتشغيل ، ومدى تأثير تكلفة الاستيراد نتيجة التغيرات المستمرة في أسعار العملات على تكاليف الإنتاج والتشغيل وبالتالي ربحية النشاط عموماً .

وخلاصة القول أظهر تحليل النتائج أن جودة الإفصاح المحاسبي في مجموعة المعلومات المالية منخفضة في شركات العينة ، وهذا يتعارض مع ما كان متوقفاً حيث أن الإفصاح عن المعلومات المالية يعتبر من أساسيات الإفصاح المحاسبي . ولكن يعتقد الباحث أن عدم إفصاح شركات العينة لبعض بنود مجموعة المعلومات المالية قد يرجع إلى عدم وجود تلك البنود في الأساس ، فمثلاً قد لا تقوم بعض شركات بتصدير إنتاجها للخارج ، كما أن البعض الآخر قد لا يستورد خاماته من الخارج ، غير أن الباحث يرى أن مجرد الإشارة إلى ذلك حتى في الهوامش من شأنه أن يقدم المعلومة الجيدة لقارئ التقارير المالية بخصوص تعامل الشركة مع العالم الخارجي خاصة مع التغيرات المؤثرة التي تشهدها أسعار العملات الأجنبية وبالتالي تأثير هذه التغيرات على صافي أرباح الشركة وما ينجم عن ذلك من تأثير على القيمة السوقية لأسهم الشركة .

أما المجموعة الخامسة فتشمل معلومات عن التطورات الحديثة والمستقبلية المرتبطة بنشاط الشركة ، أن كل الشركات حققت درجات متواضعة في الإفصاح عن هذه المجموعة من المعلومات حيث حقق كل شركات العينة ٣٣٨ درجة بينما الدرجة الممكن تحقيقها تمثل ١٣٤٩ درجة . ويعني هذا أن جودة الإفصاح في هذه المجموعة من المعلومات ٢٥.٦٪ فقط . ولمزيد من التحليل لبنود هذه المجموعة ، أن شركات العينة تهتم فقط بإعطاء معلومات عن اتجاهات أعمال الشركة في السنة الحالية ، كما أنها تقدم مناقشة جيدة عن نتائج السنة الحالية ، ومن

جهة أخرى لا تقدم هذه الشركات أي معلومات عن العوامل الرئيسية التي ستؤثر على تسويق الأوراق المالية للشركة ، وعلى نتائج أعمالها في السنة القادمة ، كما أنها لا تعطي تنبؤاتها عن الأرباح المتوقعة وبالتالي على مستقبل الشركة المالي والتجاري ، وهذه المعلومات تغطيها البنود أرقام (٤٨) ، (٤٩) ، (٥٠) .

ويمكن أن نخلص بأن تحليل النتائج لمجموعة المعلومات عن التطورات الحديثة والمستقبلية قد أظهر تدني مستوى جودة الإفصاح المحاسبي في جميع شركات العينة ، وهذا من شأنه أن يؤثر على قدرات إدارات هذه الشركات في تشجيع المستثمرين المحتملين على الاستثمار في هذه الشركات ، حيث أن للإفصاح عن معلومات هذه المجموعة يزيد من كمية المعلومات التي تساعد المستثمر على التنبؤ بمستقبل هذه الشركات .

ومن جهة أخرى ، قام الباحث بقياس درجة الإفصاح الفعلي لتقارير شركات العينة ، حيث رتبها حسب أقصى درجة إفصاح محققة . وأظهرت النسبة المثوية لإجمالي الإفصاح الفعلي أو مدى جودة الإفصاح بالنسبة لما يمكن تحقيقه . وهذا الكشف يقيس درجة الإفصاح الفعلي كمقياس عند مقارنة الشركات بعضها البعض . ولتلافي ما قد يكتنف هذا المقياس المطلق من بعض القصور ، فقد تم استخدام بعض المقاييس الإحصائية التي تقيس مدى تركيز الدرجات أو انحرافها عن الوسط الحسابي لدرجات الإفصاح الفعلية ، وكذا التي تقيس تشتت هذه الدرجات .

ولذلك وفر الباحث بعض المقاييس الإحصائية التي تسهل من عملية المقارنة بين أفضلية درجات الإفصاح المحاسبي التي حققتها شركات العينة ، وبين الوسط الحسابي ، الانحراف المعياري ، ومعامل الاختلاف لدرجات إفصاح تقارير الشركات المختلفة . فيقيس الوسط الحسابي متوسط درجات إفصاح تقارير الشركات ، بينما يقيس الانحراف المعياري درجة تشتت درجات الإفصاح المحاسبي للتقارير عن الوسط الحسابي لهذه التقارير ، أو بمعنى آخر درجة الانحراف عن الوسط الحسابي . أما مقياس معامل الاختلاف فيقيس درجة التشتت النسبي للإفصاح المحاسبي . والمقياس الأخير يأخذ في الاعتبار المقاييس السابقين . وهذا المقياس الأخير يبين لنا أفضلية الشركات من حيث الإفصاح المحاسبي وبالتالي جودة الإفصاح . فالشركات التي يكون درجة التشتت النسبي في تقاريرها منخفضاً يعني أنها أفضل من تلك التي تكون درجة التشتت النسبي فيها أكبر . وهذا يعني أن معامل الاختلاف لدرجات الإفصاح المحاسبي يحدد جودة الإفصاح المحاسبي لتقارير شركات العينة ، وحسب هذا المعامل ترتب التقارير من حيث

الأفضلية في الإفصاح المحاسبي تنازلياً على التوالي ، تقارير شركة سابك ، الغاز ، والتصنيع ، سافكو ، الصناعات الدوائية ... إلخ . ويعني هذا أنه بالرغم من أن تقارير شركة سابك حققت فقط ٨١ر٨٣ درجة مقارنة بتقارير شركة الغاز والتصنيع التي حققت ٨٨ر٥٦ درجة ، فإن تقارير شركة سابك تعتبر ذات جودة أفضل من تقارير شركة الغاز والتصنيع ذلك لأن الانحراف المعياري وأيضاً التشتت النسبي لدرجات الإفصاح في تقارير شركة سابك أقل منها في تقارير شركة الغاز والتصنيع .

فيما سبق كان تحليلاً للنتائج التي تم التوصل إليها حسب لائحة الإفصاح المحاسبي في كل مجموعة من مجموعات المعلومات المختلفة المشار إليها أعلاه . وبناءً عليه يمكن القول أن درجة وجودة الإفصاح المحاسبي في شركات العينة كان منخفضاً مقارنة مع درجة جودة الإفصاح والممكن تحقيقه والذي تم إعداده وفق بعض الدراسات السابقة المشار إليها أعلاه في بداية الجزء رقم (٧) ، والذي يمثل أيضاً درجة الإفصاح المحاسبي حسب مقتضيات المبادئ أو المعايير المحاسبية المتعارف عليها والتي تلزم في تطبيقها مهنة المحاسبة عموماً . وهذه النتيجة المتواضعة لجودة الإفصاح لشركات العينة السعودية فقد تصول إلى مثلتها [34] عند دراسة مستوى الإفصاح المحاسبي في قطر ، وكذلك [32] عند دراسة مستوى الإفصاح في الكويت . وانخفاض درجة وجودة الإفصاح المحاسبي - كما أظهرته هذه الدراسة - من شأنه أن يؤثر على فعالية وكفاءة ونشاط سوق الأسهم في المملكة ودول الخليج ، كما أنه قد يؤثر على فرص تشجيع وتحفيز الأفراد وشركات القطاع الخاص من الاستثمار في أسهم الشركات والمؤسسات العامة عند طرحها مستقبلاً للبيع لأفراد القطاع الخاص كجزء من سياسات الخصخصة التي تتبعها هذه الدول وذلك بسبب التخوف من استمرار نفس منهج الإفصاح المحاسبي في الشركات في هذه الدول .

٨ - الخلاصة والتوصيات :

أظهرت نتائج هذه الدراسة أن مستوى أو درجة الإفصاح المحاسبي في شركات العينة متدنية بصورة عامة . فقد حققت عدد ثلاث شركات من تسع شركات كانت موضع الدراسة جودة إفصاح تقدر بين ٥١٪ وأقل من ٥٤٪ . كما حققت ثلاث شركات أخرى مستوى جودة إفصاح تقدر بين ٤٥٪ وأقل من ٥٠٪ ، بينما حققت الثلاث شركات الأخيرة مستوى جودة إفصاح يقدر بين ٣٨٪ وأقل من ٤٢٪ . ويعني هذا أن ٦٦٫٧٪ من شركات العينة جودة الإفصاح المحاسبي فيها أقل من ٥٠٪ مما يمكن تحقيقه من إفصاح ، وأن كل شركات جودة الإفصاح فيها أقل من ٥٤٪ مما يمكن تحقيقه .

وكما أوضحت الدراسة مقارنة من حيث أفضلية جودة الإفصاح المحاسبي في شركات العينة بعد الأخذ في الاعتبار التشتت النسبي وانحراف درجات الإفصاح لمفردات بنود المعلومات عن وسطها الحسابي ، ويظهر لنا أن تقارير شركة سابك تعتبر ذات جودة إفصاح عالية ، بينما تقع تقارير شركة التصنيع الوطنية في أسفل سلم جودة الإفصاح المحاسبي بين شركات العينة .

وبالرغم من أن هذه الشركات تهتم كثيراً بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة برأسمال الشركة ، والمعلومات المالية ، والمعلومات العامة حيث مستوى جودة الإفصاح جيداً بالنسبة لهذه المجموعات من المعلومات وعلى الأخص المعلومات المتعلقة برأسمال الشركة ، إلا أن هذه الشركات لا تعطي القدر المطلوب من الأهمية للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالإدارة والمعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة ، وبالتطورات الحديثة والمستقبلية للشركة . وتعتبر مستوى جودة الإفصاح في المجموعتين الأخيرتين من المعلومات منخفضة جداً ، ففي الأول كانت النسبة العامة ٢٢٪ ، وفي المجموعة الثانية ٢٥٪ .

لذلك يوصي الباحث بضرورة الاهتمام والإفصاح عن المعلومات العامة المتعلقة بالإدارة وتلك المتعلقة بالتطورات ومستقبل الشركة لما لهذه المعلومات من أهمية في بث الثقة في الاستثمار بالشركة المعنية وبالتالي تحفيز الملاك وحملة الأسهم على إبقاء استثماراتهم في هذه الشركات وعدم التخلص من الأسهم التي يملكونها في رأسمال هذه الشركات ببيعها في البورصة مما قد يؤثر في القيمة السوقية لأسهم الشركة إذا ما كانت نسبة ما يملكونه من أسهم كبيراً .

كذلك يوصي الباحث بضرورة تحسين إفصاح المعلومات العامة ، حيث تحتوي بنود هاتين المجموعتين على كل المعلومات الضرورية التي يحتاج إليها كل مستثمر في اتخاذ قرارات

الاستثمار الرشيدة . فهذه المجموعات من المعلومات تقدم كل المعلومات المتعلقة بنشاط الإنتاج والبيع والإدارة والربحية . ولا بد من توفير هذه المعلومات للمستثمر وذلك حتى يمكن بث الثقة فيما يتخذه من قرارات استثمارية مستقبلية . فالإفصاح المحاسبي الجيد يساعد على فعالية تخصيص الموارد الاقتصادية وبالتالي يساعد على تحقيق نمواً اقتصادياً إيجابياً سواءً على مستوى الشركة أو على المستوى القومي ككل .

ومن جهة أخرى يلفت الباحث انتباه القارئ إلى أن هذا البحث قد تناول الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات بصورة عامة ، ولم يفرق بين ما يعرف بالإفصاح المحاسبي الإلزامي حسب متطلبات نظام الشركات السعودي (أي الحد الأدنى من الإفصاح المطلوب) والإفصاح الاختياري (أو الطوعي) حسب متطلبات المبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها في ممارسات مهنة المحاسبة . وبالتالي فالباحث يوصي بالقيام بإجراء بحث عن مدى جودة كل من الإفصاح المحاسبي الإلزامي والإفصاح المحاسبي الاختياري في التقارير المالية للشركات السعودية .

المراجع

- [1] Buzby, Stephen L : "Nature of Adequate Disclosure" Journal of Accountancy April 1974.
- [2] Mumford, Micheal : "Resource Allocation and Accounting Decision" Accountancy, June 1981, pp. 121-126.
- [3] Belkaou, Ahmed : "Accounting Theory, (N.Y : Harcourt Brace Jovanovich Inc., 1981.
- [4] Financial Accounting Standard Board; Statement of Financial Accounting Standard # 33, Financial Reporting and Changing Prices" Published by F.A.S.B. 1979.
- [5] Morris, R. C. : "Evidence of the Impact of Inflation Accounting on Share Prices" Journal of Accounting and Business Research, Spring 1980 pp. 88-95.
- [6] Peterson, Russel J.: "A Portfolio Analysis of General Price-Level Restatement" The Accounting Review, July 1980 pp. 525-532.
- [٧] هندريكسون ، الدون س : "النظرية المحاسبية" ، ترجمة وتعريب كمال خليفة أبو زيد ، بدون اسم الناشر ، الاسكندرية سنة ١٩٩٠م .
- [٨] كامل ، نجوى إبراهيم : "أثر اعتبارات الموضوعية واعتبارات المنفعة على إعداد القوائم المالية مع التطبيق على قرارات منح الائتمان" ، رسالة ماجستير في المحاسبة - كلية التجارة - جامعة الاسكندرية ، ١٩٩٣م .
- [٩] الدميري ، علاء الدين محمد حسين : "أثر تغير وتعدد سعر الصرف على قياس العمليات التي تتم بعملة أجنبية وعلى إعداد القوائم الأجنبية للوحدات الاقتصادية - دراسة ميدانية" رسالة ماجستير في المحاسبة - كلية التجارة - جامعة الاسكندرية ، ١٩٩١م .

- [10] Ndubizu. Gordian A : "Accounting Standards and Economic Development - Third World in Perspective" The International Journal of Accounting. Spring 1985 pp. 181-196.
- [11] Gray, William S: "Proposal for Systematic Disclosure of Corporate Forecasts" Financial Analyst Journal , January - February 1983, pp. 64-71.
- [12] Kieso, Donald E. and Jerry J. Weygondt : "Intermediate Accounting" (N.Y. : John Wiley, 8th ed. 1995).
- [13] Stewart Jr., Samuel S. : "Research Report on Corporate Forecasts" Financial Analyst Journal. (January - February 1983) pp. 77-85.
- [١٤] العراقي ، عراقي : "الإفصاح المحاسبي عن تنبؤات الإدارة في التقارير الخارجية للشركة" ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين - كلية التجارة - جامعة القاهرة . العدد ٣٨ ، السنة ١٩٨٩م ص ص ١٤٥ - ١٧٠ .
- [15] Hendriksen, Eldon S. : "Accounting Theory (Richard D. Irwin, Inc., 4th ed. 1982).
- [16] Hassell, John M. and Rober H. Jennings : "Relative Forecasts Accuracy and The Timing of Earnings Forecasts Announcements". The Accounting Review". January 1986 pp. 58-57.
- [17] Jaggi, Bikki : "Further Evidence on the Accuracy of Management Vis - a - Vis Analysis Forecasts" The Accounting Review, January 1980 pp. 96-101.
- [18] Financial Accounting Standards Board : Statement of Financial Accounting Standard # 95, "Statement of Cash Flow", November 1987.

[19] American Institute of Certified Public - Accounting Principle Board,
Opinion No. 3, "The Statement of Source and Application Fund. 1961.

[٢٠] شلتوت ، محمد قاسم : " الحاجة المتزايدة إلى الإفصاح المستقل عن قائمة التدفقات النقدية وعلاقتها بصافي الدخل ورأس المال العامل - دراسة نظرية تطبيقية " ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة - جامعة المنصورة ، العدد الرابع ١٩٩٢م .
ص ص : ٣٨ .

[21] Stickney, Clyde and James A. Largay : "Cash Flows, Ratio Analysis and The W. T. Grant Company Bank Ruptay" Financial Analyst Journal, (July - August 1980) pp. 51-54.

[22] Gentry, James A., Paul Newbold and David T. Whitford : "Classifying Bankrupt Firms with Funds Flow Component" Journal of Accounting Research, Spring 1985, pp. 146-160.

[23] Cornelius, Casy J. and Norman J. Bartczak : "Using Operating Cash Flow Date to Predict Financial Distress : Some Extensions" Journal of Accounting Research, Spring 1985, pp. 384-401.

[24] Choi, Frederick D. S. : "Financial Disclosure and Entry to the European Capital Market. Journal of Accounting Research, Autumn 1973.

[25] Cerf, Alan Robert : "Corporate Reporting and Investment Decisions" (Cal. : The University of California Press, 1961).

[26] Singhvi, Surendra S. and Harsha B. Desai : "An Empirical Analysis of the Quality of Corporate Financial Disclosure. "The Accounting Review, January 1971, pp. 129-138.

[27] Moore, Micheal L. and Stephen L. Buzby : "The Quality of Corporate Financial Disclosure : A Comment". The Accounting Review, July 1972.

- [28] Buzby, Stephen L. : "Company, Listed Versus Unlisted Stocks and the Extent of Financial Disclosure. "Journal of Accounting Research, Spring 1975, pp. 16-37.
- [29] Barrett, M. Edgar : "Financial Reporting Practices : Disclosure and Comprehensiveness in an International Setting, Journal of Accounting Research., Spring 1976, pp. 10-26.
- [30] Kahl, Alfred and Ahmed Belkaoui "Bank Annual Report Disclosure Adequacy Internationally", Journal of Accounting and Business Research, Summer 1981 pp. 189-195.
- [31] Chow, Chee W. and Adrian Wong - Boren : "Voluntary Financial Disclosure by Mexican Corporations", The Accounting Review, July 1987 pp. 533-541.
- [٣٢] العظمة ، محمد أحمد ، يوسف عوض العادلي : "بعض ملامح القياس والإفصاح المحاسبي وإعداد التقارير المالية للشركات المساهمة الكويتية ومقترحات تطويرها" ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ٥٣ ، يناير ١٩٨٨ ، ص ص ٥٧-١٠٤ .
- [33] Adhikari, Ajay and Rasoul H. Tondkar : "Environmental Factors Influencing Accounting Disclosure Requirements of Global Stock Exchange". Journal of International Financial Management and Accounting. Vol. 4, No. 2, 1992, pp. 75-105.
- [34] Senoun, Aly E. : "Financial Reporting in Qatar - An Empirical Analysis", Journal of Administrative Sciences and Economics, The University of Qatar Vol. 3, pp. 1-46.
- [٣٥] نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٦ في ٢٧/٣/١٣٨٥هـ والمعدل بالمرسوم رقم م/٥ في ١٢/٢/١٣٨٧هـ ، م/٢٣ في ٢٨/٦/١٤٠٢هـ .

[٣٦] وزارة التجارة : أهداف ومفاهيم المحاسبة ، الرياض ، بيانا أهداف المحاسبة المالية ومفاهيمها ومعيار العرض والإفصاح العام - قرار وزير التجارة بتاريخ ٢٨/٢/١٤٠٦هـ.

[٣٧] الشركة السعودية لتسجيل الأسهم : "دليل معلومات الشركات المساهمة السعودية" ، الصادر في ٣٠ يونيو ١٩٩١م .

[٣٨] أ - الجفري ، ياسين عبدالرحمن : "تمويل المشاريع المستقبلية يضغط سلباً على سيولة مكة" و "طيبة" تتأثر بالالتزامات المالية وأقساط شراء المواقع" ، جريدة الاقتصادية ، ١/١٠/١٩٩٤م الصادرة في لندن .

ب - فقيه ، عبدالرحمن عبدالقادر : "للشركة منهجها وأسلوبها الذي تعزز به وترى أنه الأصلح والأصوب" ، جريدة الاقتصادية ٢٧/١٠/١٩٩٤م الصادرة في لندن .

ج - الجفري ، ياسين عبدالرحمن : الاقتصاد الوطني ومصحة المساهمين ليس شائعة نعلق عليها ضعف الإفصاح في المعلومات ، جريدة الاقتصادية ، ٣٠/١٠/١٩٩٤م الصادرة في لندن .